

المعتقلون الذين أُفرج عنهم من الريتز ما زالوا ممنوعين من السفر..



المستثمرون الأجانب تخلّوا عن دعم ابن سلمان وفرّوا هاربين

كشف موقع بيزنس إنسايدر، المتخصّص في شؤون المال والاستثمار، أن أغلب رجال الأعمال الكبار والمستثمرين الأجانب تخلّوا عن دعم خطط ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بعدما احتجز مئات من كبار المستثمرين والأمراء والوزراء والأثرياء وسامهم على ثرواتهم أو جزء منها؛ في ما قيل إنه حملة ضد الفساد.

وأوضح الموقع، السبت، أن عملية الاحتجاز التي جرت في فندق "الريتز كارلتون - الرياض" أثارت خوف المستثمرين الأجانب الذين باتوا قلقين من أن يقع شركاؤهم المحليون ضحية حملة مماثلة.

ويضيف الموقع: "يُعتقد أن ابن سلمان قام بمثل هذه الحملة في إطار سعيه لتوطيد سلطته".

وفي إطار جهوده لتبديد مخاوف المستثمرين الأجانب يعتزم ولي العهد السعودي القيام بجولة خارجية تشمل عدة عواصم غربية لبحث سبل تعزيز الاستثمار في السعودية، وأيضاً لعرض خطته الاقتصادية.

ويؤكد الموقع أن هناك شكوكاً كبيرة حول مدى استعداد المستثمرين الأجانب للعودة إلى السعودية في

أعقاب الحملة التي قام بها بن سلمان، الأمر الذي يعني أن الحملة -ورغم ما كسبته من مبالغ مالية وأصول بلغت أكثر من 113 مليار دولار كتسويات مقابل الإفراج عن المعتقلين- بدأت تأتي بنتائج عكسية.

ويُعتبر كبار أمراء أسرة آل سعود هم أثرياء ومستثمرو وتجار البلد، وكان العديد من محتجزي الريتز من بين هؤلاء، وهو ما أوصل رسالة بأن لا أحد محصّن، حتى تلك الإمبراطوريات المالية الضخمة، وأن إمكانية تعرّض مالكيها للاعتقال التعسّفي في السعودية أمر وارد جداً.

وكان ملف الفساد في السعودية واحداً من بين أكثر الملفات التي تثير قلق المستثمرين الأجانب، إلا أن عملية الريتز كشفت عن وجود مخاطر استثمارية أخرى، وهو ما دفع الكثير من الشركات الأجنبية إلى التراجع عن دخول السوق السعودية.

المعتقلون الذين أُفرج عنهم من فندق الريتز كارلتون ما زالوا ممنوعين من السفر، ما يعني أن عملية احتجازهم لم تنته كلياً، رغم أنهم دفعوا أكثر من 113 مليار دولار.

والسؤال الآن، بحسب الموقع، هو أين ستذهب تلك الأموال والأصول التي تمت مصادرتها؟

ربما يعتمد بن سلمان إلى استخدام تلك الأموال في دعم المواطن السعودي الذي يُئنّ تحت وطأة التقشف، وربما إذا ما فعل ذلك يسهم في تخفيف العبء عن الاقتصاد الذي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل.

ويسعى بن سلمان إلى تدعيم خزينة بلاده ليس من خلال الحصول على تسويات مالية من محتجزي الريتز كارلتون وحسب، وإنما أيضاً من خلال رفع القيمة المضافة ورفع أسعار المحروقات، وكل ذلك بدأ يلقي بظلال من الشك على رؤية المملكة 2030، التي أطلقها ولي العهد لتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

إن سعي بن سلمان للحصول على مبالغ مالية من محتجزي الريتز من أجل دعم خطته الرامية لتنويع الاقتصاد بدأ يأتي بنتائج عكسية، فالخطة التي أعلنها تقوم بالأساس على تطوير القطاع الخاص وأيضاً على تشجيع الاستثمار، ولكن في ظل ما قام به من إجراءات فإنه من الصعب القول إن الشركات الأجنبية أو المستثمرين يمكنهم أن يعاودوا العمل في السعودية.

إلى الآن، يقول الموقع، إن المخاوف من مستقبل السعودية جديّة، حيث إن سعي بن سلمان إلى توطيد

سلطته السريع، والذي بدا واضحاً خلال الأشهر القليلة الماضية، قد يؤدي إلى شقاق داخل الأسرة المالكة في السعودية، كما أن التخفيف من القيود الاجتماعية المفروضة في السعودية، وحصار قطر، كلها أمور قد تُغضب رجال الدين البارزين.

ويختم الموقع بالقول إن كل المؤشرات تؤكد أن سعي بن سلمان السريع لتولي السلطة سيؤدي إلى انهيار سريع لخطته الاقتصادية، خاصة في ظل الانشقاق الكبير داخل صفوف الأسرة